

مجلس سورية الديمقراطية هل هو الحل السوري البديل؟

elaph.com/Web/Opinion/2018/11/1225381.html

إبراهيم إبراهيم

- ولقد تركزت أسباب قيام الثورات ضد الحكومات والسلطة عبر التاريخ في ثنائية التنمية و الحرية و اللتان تحددان فشل السلطة ونجاحها حيث لا يمكن بناء القدرات البشرية في ظل المستوى المعيشي المتدني والفساد واللاعادلة في توزيع الثروات و القمع وإقصاء المختلف و يأتي الإحساس بالتغيير و الثورة على السائد و السلبي عبر الحاجة العامة لتحقيق مكاسب إجتماعية و اقتصادية و حقوقية و للمجتمع و العيش بما يضمن الرفاهية و السلم و الأمان عبر إدارة تمتلك الوعي بما يكفي لإدارة المرحلة الثورية تلك بما تحمل من تناقضات ثقافية و اجتماعية و سياسية تشترك فيها العديد من العناصر الزمكانية و لينتج عن الحراك عقد إجتماعي " الدستور " و المبني على أساس التزام أخلاقي بين طرفي العقد و بين الشعب صاحب الثورة و الإدارة التي مثلتهم و أدارت الثورة و التي تتمتع بالوعي الإجتماعي و السياسي تحولها و لتمثيل الحالة الثورية و التوافق للوصول إلى حالة دستورية و مغايرة للعهد السابق.

- و إن مقارنة نتائج السبعة سنوات من ما سميت في لحظة من لحظاتها بالثورة السورية و اعتماد ماجاء في && و المقدمة و كنهج و تحليلي لتلك الثورة و يظهر أنها لم تكن و في ذلك الإطار رغم وجود أسباب الثورة كاملة و هو هذا يعني أن السبب في وصول الثورة السورية إلى الفشل و تحولها إلى أحداث دامية و صراع مذهبي و اثني و ديني الغاية منها هي السلطة و تطبيق أجنداث أيديولوجية خاصة لكل طرف من أطراف و الصراع و بدعم من قوى خارجية تشترك بالأيديولوجية و المصالح الاقتصادية و الاستيلاء على وطن غني بالثروات البشرية و الاقتصادية "سورية" !!!

- و أمام هذه الحالة الخطيرة كان لا بد من طرح العديد من المشاريع و من قبل العديد من الأطراف بدأ من النظام و بقية أطراف الحراك للحد من حالة الدمار العام الذي يصيب الوطن السوري و ظهرت في جوار ذلك العديد من الاجتماعات و اللقاءات و برعاية الأمم المتحدة و الدول الكبرى لوضع حلول للحالة السورية عبر مؤتمرات عديدة فشلت جميعها لاسباب تتعلق بالقوى السورية التي تقود الصراع السوري و المرتبطة تماما بقرارات إقليمية و دولية بعيدة عن إرادة الشعب السوري و التي افتقرت للوعي السياسي و المعرفي القادر على فهم عناصر اللعبة السورية و التي يشارك فيها أخطر لاعبي السياسة و المصالح و الأيديولوجيات المتناقضة في العالم، فضلاً عن "غياب الرؤية الصحيحة للواقع السوري و آفاق مستقبله، و الافتقار لاستراتيجيات و خطط سليمة لتطویر هذا الحراك مما حولها إلى أزمة معقدة، و كذلك عدم الاعتماد على القوى الذاتية المتاحة مما سمح للتدخلات الخارجية باستباحة السيادة السورية حتى بات الخارج هو العامل الحاسم بل في كثير من الأحيان الوحيد المتحكم في إدارة الأزمة، و انفتحت سوريا بذلك أمام تدخلات لا حصر لها، و تعددت مصادر التمويل لدرجة تمكنت هذه المصادر من استخدام الساحة السورية لتصفية حساباتها و لخدمة مصالحها الاستراتيجية و التكتيكية، و بالتالي توقرت الأرضية الخصبة لظهور و نمو التيارات الأصولية الراديكالية المتطرفة التي سيطرت فيما بعد على قوى المعارضة و السورية الهشة و غير المنظمة كفاية، بدءاً من القاعدة و جبهة النصرة و وصولاً إلى داعش كأخطر منظمات إرهابية تطرفية دموية تخوض الحرب باسم الدين ضد كل قيم الإنسانية".

- هل مجلس سورية الديمقراطية هو البديل السوري للحل..؟

لقد أظهرت كل الكيانات السورية المعارضة بما فيها النظام و على مدى السنوات السبع الماضية عدم قدرتها على إيجاد الحل المرضي للحالة السورية رغم تقديمها العشرات من المشاريع التي افتقرت إلى القراءة العلمية الصحيحة للواقعة السورية الاجتماعية " الاثنية" و الاقتصادية و السياسية و الثقافية حيث تعتبر سورية و وطن الانتماءات الدينية و القومية و الثقافية المتنوعة و المتعددة فضلاً عن تدخل القوى الإقليمية و في مقدمتها الدولة التركية و قطر عبر ذراعهم منظمة الاخوان المسلمين و محاولة فرض أجنذاتها على جميع الحلول و المقدمة.

يعتبر مشروع "مسد" من المشاريع المهمة و على المستوى الوطني و حيث يضمن حلاً و معقولاً و سوريا للأزمة المستعصية و حسب رأي أصحابه و قياساً بالعديد من المشاريع التي طرحتها أطراف سورية و إقليمية و دولية و وتشير وقائع هذا المشروع و على المستوى العملي و عبر تأسيسه و لمؤسسات و هيئات خدمية و إدارية و سياسية تتمثل بالإدارة الذاتية

لشمال وشمال شرق سوريا عمرها أكثر من 4 سنوات تدير القضايا الخدمية والإدارية للمواطنين على أساس عقد اجتماعي وقانوني وضعته الإدارة الذاتية منذ عدة سنوات، كما أن مناطقها مازالت تشهد الأمن والسلم النسبي قياساً بكتلة اللهيب التي تحاصره منذ سبع سنوات، يبقى التذكير بأن المجلس المذكور يسيطر حتى الآن على ربع مساحة سورية ويمتلك قوة عسكرية وباسم قوات سوريا الديمقراطية "قسد" وهي مازالت تخوض حرباً شرسة مع التنظيمات الإرهابية وفي مقدمتها تنظيمي الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" وجبهة النصرة.

- مجلس سوريا الديمقراطية ومشروعه السياسي...؟؟؟

يقول المجلس في وثيقته السياسية "النسخة النهائية" إن الحل السياسي للأزمة السورية يفرض نفسه كحل وحيد قادر على أن يضع حداً للمأساة ويفسح المجال أمام كافة مكونات المجتمع لتقوم بدورها المطلوب في سوريا المستقبل على أسس ديمقراطية بغية بناء مجتمع ديمقراطي تعددي ومؤسسات دولة دستورية وتعاقدية ولا مركزية.

ويصف المجلس في وثيقته السياسية الأزمة السورية بأنها أزمة بنيوية مرتكزة بالمقام الأول على "الدولة القومية الأحادية الصبغة وعلى الاستبداد وانكار الآخر"، إذاً لا بد نسير ويسير جميع السوريين "نحو اللامركزية والتشاركية والديمقراطية الحقيقية لتمكين جميع المكونات على اختلاف الخصوصيات والرؤى من تحقيق ذاتها في الوطن المشترك الذي يجب أن يحضن الجميع دون اقصاء أو ابعاد أو تحكم أو احتكار أو تسلط" لتأسيس وطن يسوده القوانين العادلة، تديره مؤسسات ديمقراطية التي ستكون الضمانة الدستورية المنسجمة مع المرحلة.

ومن أجل وقف نزيف الدم السوري وإنهاء حالة التشرد والتبعثر التي تعاني منها سوريا وقواها السياسية والتي تسببت في هدر طاقات المجتمع السوري يؤطر مجلس سوريا الديمقراطية الذي تأسس في 8-12/9/2015 في ديريك ورؤيته السياسية في تسعة عشرة مبدأً "الوثيقة" يؤكد المجلس أن الدولة السورية وحدة مجتمعية متكاملة عمادها المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات وتتألف من العديد من القوميات وتطالب الوثيقة الاعتراف بهذا الواقع على أساس الحفاظ على وحدة الأراضي السورية واعتماد مبدأ حسن الجوار والعلاقات على أساس المصالح المتبادلة للحفاظ على أمن الوطن وأن سوريا ليس وطناً ولا إثنية واحدة ولا لغة واحدة ولا دين واحد. وتزيد الوثيقة السياسية للـ "مسد" اعتبار حرية المرأة هي الأساس لكافة الحريات عبر ضمانات دستورية وضمان التمثيل بين الجنسين بالمنافسة في كافة مجالات الحياة، والاعتماد والاهتمام بالشباب على أساس أنهم القوة الفاعلة في المجتمع وطليعة لعملية التغيير الديمقراطي.

ويعتبر مجلس سوريا الديمقراطية هذه المبادئ ومشروعاً سياسياً وطنياً ديمقراطياً لسوريا وسيعمل على التواصل مع كل المكونات المجتمعية والكيانات السياسية في هذه المرحلة الاستثنائية المصيرية من أجل العمل معه في إطار تحمل مسؤولياتهم في انقاذ سوريا ومن المأساة التي يعيشها وتحقيق تطلعات شعبيهم في التغيير الشامل وبناء النظام الديمقراطي البديل. كما أن مجلس سوريا الديمقراطية هو المشروع الذي سيقوم بتوحيد سوريا وانقاذها من حالة الانقسام التي أصابها خلال الأعوام الماضية. وهي المظلة السياسية لقوات سوريا الديمقراطية، القوات التي قدمت التضحيات ولا تزال.

- المطلوب من مجلس سوريا الديمقراطية

إذا كنا قد اتفقنا مع مجلس سوريا الديمقراطية في مشروعه السياسي على الأقل على المستوى النظري...!! فهذا يعني أن المساحة مفتوحة أمامنا لطرح ما نراه المطلوب الأنسب والأكثر واقعية على المستوى العملي منه كبديل سوري للحل السوري وهو الذي يأتي كضرورة حتمية لإكمال مشروعه على المستوى العملي وهو ضرورة تأسيس حوار مباشر مع الأحزاب والقوى العربية ولتنبيد مخاوف العرب والقوى السياسية العربية من أن المكون الكردي وحركته السياسية والذي تمثل جزءاً مهماً من مجلس سوريا الديمقراطية لا يحمل صبغة انفصالية وتجاوز الشرخ المجتمعي السوري "ضمن رؤية انقاذ لما آلت إليه الأمور في سورية بعد سنوات الحرب الطويلة التي ذهب ضحيتها مئات الألاف، ودمرت ملايين البيوت، وخربت البنية التحتية، وانهار الاقتصاد، ولعل أخطر ما هو الشرخ المجتمعي بين المكونات القومية والطائفية والمذهبية، وتجاوز هذا الشرخ يسمح بالانطلاق لإعادة بناء مدمرته الحرب اقتصادياً بسرعة أكبر، والمساهمة في انشاء منطديات وتجمعات تعنى بفتح حوارات بين السوريين عرباً وكرداً لشرح أهدافه والمشكوك فيها من قبل مجموعات سورية وخاصة

العربية منها. إن المجلس مطالب بالعمل الجاد والنشط لتقديم مشروعه كمقدمة لعقد اجتماعي جديد لسوريا المستقبل على أن يكون على أسس عصرية ومن اللامركزية الديمقراطية والعدل والمساواة، وحرية المرأة، والحرية الثقافية وليس كما يشاع على أنه مشروع انفصالي.

إن خلق حالة من التوافق السوري السوري حول المبادئ السابقة كشرط للمحافظة على سورية موحدة وديمقراطية لجميع المكونات تسمح بالانفتاح على علاقات مع الأحزاب والحركات العربية، بمساعدة المقتنعين بهذه الفكرة من العرب السوريين والبقية العرب. وأخيراً عرض مراجعة نقدية ضمن الرؤية لمسارات الثورة بعد سبع سنوات ونصف السنة، وعرض حلول لتجاوز الأخطاء يمكن أن تسهم في تشكيل حالة داعمة لرؤية المجلس سوريا وعربياً وعالمياً.

-الأحزاب والمؤسسات والعشائر المنضوية تحت قبة مجلس سوريا الديمقراطية

المجلس كتلة سياسية سورية ويرمز لها اختصاراً بـ "مسد" تضم الكثير من المؤسسات السياسية والعشائرية من جميع المكونات السورية "العربية عشائر وأحزاب، الآشورية، السريانية، الكردية، تركمانية" وهو الحاضنة السياسية للإدارة الذاتية الديمقراطية في شمال وشرق سورية بالإضافة إلى كونها الواجهة السياسية لقوات سورية الديمقراطية تتألف هيئتها السياسية من كرد وعرب وسريان و تنفرع عنها هيئات سياسية وتنظيمية تنوزع في جميع المدن السورية.

ويضم المجلس فضلاً عن أحزاب كردية وعربية و آشورية وسريانية العديد من الهيئات التابعة للإدارة الذاتية حيث يمثل كل هيئة مندوباً في المجلس ومن ضمن الأحزاب:

حزب سوريا المستقبل - حزب الاتحاد الديمقراطي - حزب الاتحاد السرياني وهو الذي يتأسس المجلس عبره.
سنحريب برصوم - حزب الآشوري الديمقراطي وائل ميرزا - الهيئة الوطنية العربية - حزب الحداثة السوري بقيادة فراس قصاص - حزب الوفاق الوطني - هيئة التنسيق الوطنية "حركة التغيير" - هيئة التنسيق الوطنية - حزب اليساري الديمقراطي الكردي - حزب الوحدة الديمقراطي الكردي - مجموعة من العشائر العربية في شمال وشرق سوريا - حزب الخضر العربي - اتحاد علماء المسلمين - الاتحاد السرياني الحزب الديمقراطي الكردي السوري - حركة الإصلاح بالإضافة إلى أحزاب كردية وعربية و آشورية أخرى ومجالس دير الزور المدني والرقعة ومنبجو الطبقة وكوباني والجزيرة.